المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة
بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا
بشأن تقديم منحة كورية لتمويل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع نظم
إدارة جودة المنتجات المصنعة فى مصر

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر

المرسوم بقانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

(المـادة الأولى)

ووفـق عـلى الخطـابات المتبادلة الموقعـة فى القـاهرة بتـاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا بشـأن تقـديم منحـة كورية لتمويل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع نظم إدارة جودة المنتجات المُصنعة فى مصر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشـر هـذا المرسوم بقـانون فى الجـريدة الرسمـية ، وتكـون له قـوة القـانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى للنشر .

صدر بالقاهرة فى ٣ صفر سنة ١٤٣٣ هـ
(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ٢٠١١م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

صاحبة السعادة

السيدة/ فايزة أبو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٨ أكتوبر ٢٠١١

يشرفنى أن أشير إلى المناقشات التى تمت بين ممثلى حكومتى جمهورية كوريا وجمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الثنائى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح نيابة عن حكومة جمهورية كوريا الترتيبات التالية وفقًا لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ :

١- بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع "استكمال نظام إدارة جودة المنتجات لمصلحة الرقابة الصناعية" (المشار إليه فيما يلى بـ"المشروع") ، تقدم حكومة جمهورية كوريا إلى حكومة جمهورية مصر العربية - طبقًا للقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية كوريا - منحة لا تتعدى قيمتها مليونًا ومائة وثلاثين ألف دولار أمريكى (١,١٣٠,٠٠٠ دولار أمريكى) ، (المشار إليها فيما يلى بـ"المنحة") .

٢- مدة تنفيذ المشروع ٢٤ شهراً .

٣- تساهم هذه المنحة فى :

(أ) ربط فروع مصلحة الرقابة الصناعية بالمقر الرئيسى ؛

(ب) تطوير وتنفيذ نظام إدارة تراخيص المراجل لمصلحة الرقابة الصناعية بهدف الارتقاء بكفاءة ودقة المصلحة ودعم الصناعة وتنشيط الصادرات من أجل تحسين النمو الاقتصادى ، و

(جـ) نقل المعرفة اللازمة والتكنولوجيا والخبرة لمصلحة الرقابة الصناعية من خلال إيفاد خبراء كوريين للمصلحة ودعوة المسئولين والعاملين بالمصلحة للتدريب فى كوريا .

٤- الجهات التنفيذية المسئولة عن تنفيذ المشروع هى :

(أ) عن جمهورية كوريا - الوكالة الكورية للتعاون الدولى ؛ و

(ب) عن جمهورية مصر العربية - مصلحة الرقابة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

٥- يتم تحديد الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالمشروع - بما فيها مخصصات الميزانية ، والجداول الزمنية للتنفيذ ، والإجراءات الواجب اتخاذها بواسطة الحكومتين الكورية والمصرية - طبقًا لمحضر المناقشات (المشار إليه فيما يلى بـ"محضر المناقشات") والذى تم توقيعه بالقاهرة فى ١٥ يوليو ٢٠١٠ بين فريق دراسة التنفيذ التابع للوكالة الكورية للتعاون الدولى ومصلحة الرقابة الصناعية .

٦- تساعد الحكومة الكورية الحكومة المصرية فى تنفيذ المشروع من خلال تطوير نظام إدارة تراخيص المراجل لمصلحة الرقابة الصناعية ، وتوفير المعدات والمواد للمشروع وإيفاد خبراء كوريين لمصر وتدريب المسئولين والعاملين بالمصلحة فى كوريا كما جاء فى محضر المناقشات .

٧- تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) التخليص الجمركى والإعفاء من رسوم الموانئ ، ورسوم الاستيراد ، والضرائب على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم العامة الأخرى فيما يخص المعدات والمواد اللازمة المتعلقة بتنفيذ المشروع ؛

(ب) تحمل تكلفة التفريغ ، النقل الداخلى ، التخزين والتأمين على المعدات والمواد من ميناء أو مطار الوصول إلى موقع المشروع ؛

(جـ) الإعفاء من الضرائب والرسوم والنفقات والمبالغ الأخرى المفروضة بموجب القوانين واللوائح المصرية ، وذلك فيما يتعلق بالمعدات ، والمواد ، والمركبات والتوريدات التى يحضرها الخبراء الكوريون معهم إلى الأراضى المصرية والتى يمكن أن تسحب منهم ما لم يكن هناك اتفاق بشأنها (على النحو المنصوص عليه فى محضر المناقشات الموقع) ؛ و

(د) إتاحة كافة التسهيلات المشار إليها فى محضر المناقشات من أجل تسهيل تنفيذ المشروع .

٨- تتشاور الجهات التنفيذية وتتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمشروع .

٩- فيما يتعلق بالشروط والأحكام الأخرى غير المذكورة فى هذا الخطاب المتبادل ، فإن كلتا الحكومتين تعملان على ضمان التنفيذ الناجح للمشروع على النحو المنصوص عليه فى محضر المناقشات .

١٠- حرر هذا الخطاب المتبادل المقترح باللغات الكورية ، العربية والإنجليزية . ويحرر خطاب الرد عليه باللغات العربية ، الكورية والإنجليزية ، ولكل من النصوص الكورية ، العربية والإنجليزية ذات الحجية ، وفى حالة أى اختلاف فى التفسير ، فإنه يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وفى حالة إذا ما كانت الترتيبات المشار إليها بعاليه مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب المتبادل وخطاب سعادتكم بالرد عليه اتفاقًا بين الحكومتين فى هذا الخصوص ويصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية كوريا للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد بإتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى ،

السيد السفير/ يون جونج - كون

سفير فوق العادة ومفوض عن

حكومة جمهورية كوريا

لدى جمهورية مصر العربية

صاحب السعادة القاهرة فى ١٨ أكتوبر ٢٠١١

السيد السفير/ يون جونج - كون

سفير فوق العادة ومفوض عن حكومة جمهورية كوريا

لدى جمهورية مصر العربية

يشرفنى أن أوكد استلامى لخطاب سيادتكم بتاريخ اليوم ، والذى نصه كالتالى :

"يشرفنى أن أشير إلى المناقشات التى تمت بين ممثلى حكومتى جمهورية كوريا وجمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الثنائى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح نيابة عن حكومة جمهورية كوريا الترتيبات التالية وفقًا لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين حكومة جمهورية كوريا وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٨ :

١- بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع "استكمال نظام إدارة جودة المنتجات لمصلحة الرقابة الصناعية" (المشار إليه فيما يلى بـ"المشروع") ، تقدم حكومة جمهورية كوريا إلى حكومة جمهورية مصر العربية - طبقًا للقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية كوريا - منحة لا تتعدى قيمتها مليونًا ومائة وثلاثين ألف دولار أمريكى (١,١٣٠,٠٠٠ دولار أمريكى) ، (المشار إليها فيما يلى بـ"المنحة") .

٢- مدة تنفيذ المشروع ٢٤ شهراً .

٣- تساهم هذه المنحة فى :

(أ) ربط فروع مصلحة الرقابة الصناعية بالمقر الرئيسى ؛

(ب) تطوير وتنفيذ نظام إدارة تراخيص المراجل لمصلحة الرقابة الصناعية بهدف الارتقاء بكفاءة ودقة المصلحة ودعم الصناعة وتنشيط الصادرات من أجل تحسين النمو الاقتصادى ، و

(جـ) نقل المعرفة اللازمة والتكنولوجيا والخبرة لمصلحة الرقابة الصناعية من خلال إيفاد خبراء كوريين للمصلحة ودعوة المسئولين والعاملين بالمصلحة للتدريب فى كوريا .

٤- الجهات التنفيذية المسئولة عن تنفيذ المشروع هى :

(أ) عن جمهورية كوريا - الوكالة الكورية للتعاون الدولى ؛ و

(ب) عن جمهورية مصر العربية - مصلحة الرقابة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

٥- يتم تحديد الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالمشروع - بما فيها مخصصات الميزانية ، والجداول الزمنية للتنفيذ ، والإجراءات الواجب اتخاذها بواسطة الحكومتين الكورية والمصرية - طبقًا لمحضر المناقشات (المشار إليه فيما يلى بـ"محضر المناقشات") والذى تم توقيعه بالقاهرة فى ١٥ يوليو ٢٠١٠ بين فريق دراسة التنفيذ التابع للوكالة الكورية للتعاون الدولى ومصلحة الرقابة الصناعية .

٦- تساعد الحكومة الكورية الحكومة المصرية فى تنفيذ المشروع من خلال تطوير نظام إدارة تراخيص المراجل لمصلحة الرقابة الصناعية ، وتوفير المعدات والمواد للمشروع وإيفاد خبراء كوريين لمصر وتدريب المسئولين والعاملين بالمصلحة فى كوريا كما جاء فى محضر المناقشات .

٧- تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) التخليص الجمركى والإعفاء من رسوم الموانئ ، ورسوم الاستيراد ، والضرائب على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم العامة الأخرى فيما يخص المعدات والمواد اللازمة المتعلقة بتنفيذ المشروع ؛

(ب) تحمل تكلفة التفريغ ، النقل الداخلى ، التخزين والتأمين على المعدات والمواد من ميناء أو مطار الوصول إلى موقع المشروع ؛

(جـ) الإعفاء من الضرائب والرسوم والنفقات والمبالغ الأخرى المفروضة بموجب القوانين واللوائح المصرية ، وذلك فيما يتعلق بالمعدات ، والمواد ، والمركبات والتوريدات التى يحضرها الخبراء الكوريون معهم إلى الأراضى المصرية والتى يمكن أن تسحب منهم ما لم يكن هناك اتفاق بشأنها (على النحو المنصوص عليه فى محضر المناقشات الموقع) ؛ و

(د) إتاحة كافة التسهيلات المشار إليها فى محضر المناقشات من أجل تسهيل تنفيذ المشروع .

٨- تتشاور الجهات التنفيذية وتتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمشروع .

٩- فيما يتعلق بالشروط والأحكام الأخرى غير المذكورة فى هذا الخطاب المتبادل ، فإن كلتا الحكومتين تعملان على ضمان التنفيذ الناجح للمشروع على النحو المنصوص عليه فى محضر المناقشات .

١٠- حرر هذا الخطاب المتبادل المقترح باللغات الكورية ، العربية والإنجليزية . ويحرر خطاب الرد عليه باللغات العربية ، الكورية والإنجليزية ، ولكل من النصوص الكورية ، العربية ، والإنجليزية ذات الحجية ، وفى حالة أى اختلاف فى التفسير ، فإنه يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وفى حالة إذا ما كانت الترتيبات المشار إليها بعاليه مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب المتبادل وخطاب سعادتكم بالرد عليه اتفاقًا بين الحكومتين فى هذا الخصوص ويصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية كوريا للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد بإتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

وإننى ليشرفنى أن أؤكد لسيادتكم قبول حكومة جمهورية مصر العربية الاقتراح السابق ، وأن خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد عليه يشكلان اتفاقًا بين الحكومتين فى هذا الشأن يصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية كوريا للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد بإتمام الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى ،

فايزة ابو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٤ لسنة ٢٠١٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (٢٤٧) الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا ، بشأن تقديم منحة كورية لتمويل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع نُظم إدارة جودة المنتجات المُصنعة فى مصر ؛

وعلى تصديق السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا ، بشأن تقديم منحة كورية لتمويل تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع نُظم إدارة جودة المنتجات المُصنعة فى مصر .

ويعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠١٢/٢/٨

صدر بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو